

الإجابة النموذجية لمقياس الاقتصاد الكلي المعمق

التمرين الأول: أجب عن الأسئلة التالية باختصار:

1- عند زيادة الإنفاق الحكومي في بلد ما ماذا يحدث لأسعار الفائدة المحلية، ولماذا؟

عند زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية؛ لأن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض الادخار المحلي وبالتالي تنخفض الأموال المعدة للإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

2- حسب نموذج Mundell-Fleming ما هي الحالات التي يمكن أن يكون عليها حساب رأس المال؟

أ- الحرية المصرفية لتتنقل رؤوس الأموال حيث يكون منحني ميزان المدفوعات عمودي.

ب- الحرية الضعيفة لتتنقل رؤوس الأموال حيث يكون منحني ميزان المدفوعات فوق منحني LM.

ج- الحرية العالية لتتنقل رؤوس الأموال حيث يكون منحني ميزان المدفوعات تحت منحني LM.

د- الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال حيث يكون منحني ميزان المدفوعات أفقي.

3- ما هو الفرق بين دور البنك المركزي في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحر في التأثير على سعر الصرف؟

في ظل نظام سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي من خلال السياسة النقدية للحفاظ على ثبات سعر الصرف أما في ظل نظام سعر الصرف الحر فقوى السوق (العرض والطلب) هي التي تحدد سعر الصرف.

4- حسب نموذج Mundell-Fleming في ظل الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال هل يجب أن يتساوى سعر الفائدة المحلي مع الدولي ولماذا؟

نعم يجب أن يتساوى سعر الفائدة المحلي مع مثيله الدولي في ظل الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال، لأن سعر الفائدة الدولي هو الذي يصبح يؤثر على المحلي، بحيث يجب أن يتكافأ سعر الفائدة المحلي بشكل مستمر مع سعر الفائدة الدولي من خلال شرط تعادل سعر الفائدة غير المغطاة في ظل سكون توقعات تغير سعر الصرف والحرية التامة للإقراض والاقتراض من الأسواق الدولية وبدون حدود. فعند انخفاض الادخار المحلي مثلاً يؤدي هذا مباشرة إلى رفع أسعار الفائدة المحلية، لكن في ظل اقتصاد صغير مفتوح سيكون هذا الارتفاع صغير ومؤقت لأنه سوف يؤدي مباشرة إلى إثارة انتباه الأجانب لشراء السندات المحلية وبالتالي دخول رؤوس الأموال وهذا يؤدي مباشرة إلى عودة سعر الفائدة المحلي إلى وضعه الأصلي.

5- كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف؟

أثر السياسة المالية على أسعار الصرف يكون من خلال قانتين أساسيتين، الأولى تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ومن ثم تحسن قيمة العملة والثانية زيادة علاوة المخاطرة على الدين المرتفع مما يولد ضغوط تصاعدية في اتجاه خفض قيمة العملة، والتأثير النهائي يعتمد على مدى سيطرة أحد هذه العوامل؛ فإذا كان العامل المسيطر هو أسعار الفائدة فإن قيمة العملة سوف تتحسن وأما إذا كان العامل المسيطر هو علاوة المخاطرة على الدين فإن قيمة العملة سوف تتدهور.

التمرين الثاني اعتمادا على ما درست وضع باختصار شديد من خلال التحليل الاقتصادي والرسم البياني، ما هو أثر إتباع سياسة نقدية توسعية في ظل سعر الصرف الحر والحرية الضعيفة لتتنقل رؤوس الأموال على كل من:

1- الدخل:

عند زيادة العرض النقدي يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 نتيجة انخفاض أسعار الفائدة المحلية وبالتالي زيادة الاستثمار والطلب المحلي.

2- نقطة التوازن:

عند زيادة العرض النقدي يؤدي ذلك إلى انتقال نقطة التوازن من E_1 إلى E_2 لكن هذه النقطة تعبر عن عجز في ميزان المدفوعات وبما أننا في ظل نظام سعر الصرف الحر سوف تزيد التنافسية وبالتالي زيادة الصادرات حتى يتحقق التوازن الكلي عند هذه النقطة.

3- سعر الصرف:

عند زيادة العرض النقدي في ظل نظام سعر الصرف الحر سوف يحدث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الطلب المحلي وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وبما أننا في ظل نظام سعر الصرف الحر سوف يزيد الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى ارتفاعها.

4- ميزان المدفوعات:

عند زيادة العرض النقدي يؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الطلب على الواردات وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وبالتالي ارتفاع الطلب على الصادرات وهذا يؤدي إلى انخياز منحني ميزان المدفوعات نحو اليمين حتى يتحقق التوازن الكلي.

5- منحنى IS و LM:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية، سوف ينتقل المنحنى LM_1 إلى اليمين إلى LM_2 . ومن ثم يصبح يتقاطع مع المنحنى IS في نقطة جديدة E_2 أين يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي فقط عند سعر فائدة أقل r_2 ودخل أكبر Y_2 لأنها تقع على يمين منحني ميزان المدفوعات BP ، حيث أن ميزان المدفوعات في هذه النقطة في حالة عجز. وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى تحسن الصادرات فينتقل المنحنى IS_1 إلى IS_2 بشكل محدود وأيضا ينتقل منحني ميزان المدفوعات من PB_1 إلى PB_2 حتى تتقاطع في النقطة E_2 .

6- التمثيل البياني:

